ماطر يشدد على إنجاز مشاريع الطرقات بالمواصفات الهندسية المطلوبة

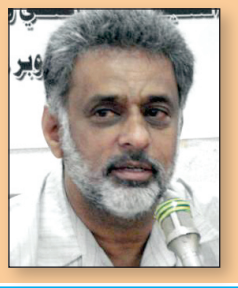

■ «الميثاق»: - وحيد الشاطري

○ شدد الاخ علي حيدرة ماطر نائب محافظ لحج- على تنفيذ عملية رصف الحارات والشارعين الرئيسي والخلفي بالأحجار حسب المواصفات الهندسية المطلوبة، جاء ذلك خلال اللقاء الذي تم صباح السبت مع المشرفين والمهندسين بحضور المهندس محمد أحمد ثابت مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق.. واستمع ماطر إلى شرح مفصل عن مستوى تنفيذ الأعمال الانشائية لتلك المشاريع.

موضحاً أن تنفيذ مشاريع الرصف بالحجارة لحارة النخارة والشارعين الرئيسي والخلفي بتكلفة قدرت بأربعمائة مليون ريال بتمويل من الاشغال العامة، كما اطلع نائب المحافظ على مشروع تأهيل وتحسين مدخل الحوطة الجنوبي البالغ تكلفته أربعة وسبعين مليون ريال ومشروع جولة ريجل ، وتشمل مجسمات ومثلثات وإنارة وتشجير بتكلفة بلغت ثلاثة وثلاثين مليون ريال.○

الحل لوقف الفساد في وزن اسطوانة الغاز!!

معمر عبداللطيف راجح #

■ يبدو أن الإجراءات المطبقة حالياً والخاصة بمراقبة وزن اسطوانة الغاز – توفر الفرصة والبيئة الخصبة لإفساد وزن اسطوانة الغاز.. فمن المعروف أن هناك موظفين ومراقبين في كل محطة من محطات التعبئة.. فإذا افترضنا نزاهة وأمانة هؤلاء المراقبين .. فهل سينتهي فساد وزن اسطوانة الغاز؟ أعتقد أن ذلك ليس حلاً كون المراقبين لا يمكن ان يظلوا على مدار ٢٤ ساعة في محطة الغاز لمراقبة وزن كل اسطوانة يتم تعبئتها .. فما الحل؟

أمامنا عدة طرق ووسائل للقضاء على فساد اسطوانة الغاز منها:

أولاً: إلزام كل محطة من محطات الغاز بوضع لاصق على فوهة الاسطوانة يظهر اسم محطة الغاز التي قامت بالتعبئة، فإذا شك المواطن بوجود نقص في وزن اسطوانة الغاز قبل نزع ذلك اللاصق أو خدشه قدمها للجهات الرسمية لفحص وزنها فإذا ثبت النقص تحملت المحطة تلك المحطة المسؤولية عن تلك المخالفة القانونية.

ثانياً: أن يتم تسعير اسطوانة الغاز بالكيلو لا بالاسطوانة –البترول والديزل باللتر – وإلـزام معارض البيع باقتناء ميزان خاص باسطوانة الغاز يستطيع المستهلك مقارنة وزن الاسطوانة فارغة ووزنها ممتلئة ومحاسبة ذلك البائع على أساس سعر الكيلو الواحد من الغاز الموجود داخل الاسطوانة .. فإذا أخذت وزارة النفط أو شركة الغاز بواحد من هذه الخيارات اعتقد أن فساد وزن اسطوانة الغاز سيذهب وبدون رجعة – إن شاء الله □

#مدير مكتب رئيس دائرة الخدمات

تقرير يميكف:

5% نسبة السحب من القروض و17% من المساعدات

6 وزارات لم تبدأ السحب من مخصصات مؤتمر لندن

■ «الميثاق» - خاص:

كشف تقرير لوزارة التخطيط والتعاون الدولي عن «مستوى تنفيذ المشاريع الممولة من القروض والمساعدات الخارجية حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٩م عن تحسن معدل السحب من المساعدات وانخفاض معدل السحب من القروض لعام ٢٠٠٩ قياسا بالعام ٢٠٠٨م.

وأوضح التقرير أن إجمالي القروض الجارية من مختلف المصادر بلغ (٢,٤) مليار دولار أمريكي، في حين بلغ إجمالي المبالغ المسحوبة منها خلال الفترة من نهاية التسعينيات وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م مبلغا وقدره (١,٦) مليار دولار وبنسبة سحب (٥٦,٦٪) تفاوتت نسب السحب من وزارة الى أخرى ومن مشروع إلى آخر.

سحب 1.6 مليار دولار قروض و 537.1 مليار دولار منح سبقت مؤتمر لندن

هذا فيما بلغ إجمالي المنح والمساعدات الجارية المقدمة لبلادنا خلال الفترة التي سبقت مؤتمر لندن مبلغ (٧٨١,٥) مليون دولار، تم سحب مبلغ (٥٣٧,١) مليون دولار أي ما نسبته (٦٩٪) حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م وتفاوتت نسب السحب من وزارة الى أخرى.

وفيما يتعلق بسحب الوزارات من مبالغ القروض وحتى بداية العام الجاري فقد أشارت الجداول إلى أن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات هي الوحيدة التي سحبت مبالغ القروض بنسبة مائة بالمائة وذلك مع نهاية ٢٠٠٨م يليها الصندوق الاجتماعي للتنمية وبنسبة ٩٩,٤٪ حتى نهاية ٢٠٠٩، ثم وزارة الصحة بنسبة سحب بلغت ٩٨,٣٪، ويليها الاشغال العامة حيث بلغت نسبة السحب حتى نهاية ٢٠٠٩ (٩٤,٨٪).

فيما تحتل أمانة العاصمة المركز الخامس وبنسبة سحب بلغت (٨١,١٪)، وتظهر الجداول الإحصائية تفاوت نسب السحب من مبالغ القروض حيث سجلت وزارة الاشغال العامة والطرق نسبة ٥٥,٤٪، والتعليم العالي والبحث العلمي ٥٢,٩٪، والنقل ٣٤,٨٪، فيما سجلت وزارة الثروة السمكية أقل نسبة سحب ١٩,٣٪.

ويبين الجدول الخاص بإجمالي المساعدات للفترة السابقة لمؤتمر المانحين بلندن والمبالغ المسحوبة فيها تراكمياً حتى ديسمبر ٢٠٠٩، ان اجمالي مبلغ المنح والمساعدات المقدمة لبلادنا تبلغ (٧٨١,٤٥٦,٢٩٢,٧٧) دولاراً، وصل اجمالي المستخدم مبلغ (٥٣٧,١١٢,٤٧١,٠٦٨) دولاراً، أما المبلغ المتبقي فيصل الى (٢٤٤,٣٤٣,٨٢١,٠١٠) دولارات، أي أن نسبة المستخدم تصل الى (٦٩٪)، ويوضح الجدول ان الوزارات والجهات تفاوتت نسبة استخدامها لتلك المنح حيث يتصدر الصندوق الاجتماعي للتنمية المرتبة الأولى باستخدام تلك المنح وبنسبة ١٠٠٪، يليه مشروع الاشغال العامة بنسبة (٩٦٪) يليه وزارة النقل وبنسبة (٩٢٪)، ثم وزارة التعليم العالي وبنسبة (٩١٪) ووزارة الكهرباء بنسبة (٩٠٪).

أما أدنى مستوى في استخدام المنح فقد سجلته وزارة المياه والبيئة حيث لم تسحب الا ما نسبته (٥٨٪) يليها وزارة الصحة وبنسبة (٥٩٪)، ونجد أن وزارات الاشغال والزراعة والثروة السمكية والتعليم الفني لم تتجاوز نسبة السحب من مبالغ المنح والمساعدات نسبة (٦٦٪) حتى ديسمبر ٢٠٠٩م.

أما فيما يتعلق بالقروض الجارية والنافذة المتعهد بها في مؤتمر لندن وما بعده فقد بلغ إجماليها مليار دولار وبلغ إجمالي المبالغ المسحوبة منها خلال الاعوام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٩م (٥٠١٨) مليون دولار، وتمثل نسبة (٥٪)، وتفاوتت نسب السحب من وزارة الى أخرى ومن مشروع الى آخر حيث لاحظ التقرير أن هناك جهات لم تبدأ السحب وهي الزراعة والري، و الكهرباء والطاقة والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة العامة والسكان، والنقل، والإدارة الحكومية، وهناك جهات بدأت السحب من المخصص لها وإن بنسب ضئيلة عدا مشاريع شبكات الأمان الاجتماعي والتخفيف من الفقر والصندوق الاجتماعي للتنمية، مشروع الاشغال العامة والطرق، كما تحسن معدل السحب بصورة تدريجية من عام لآخر حيث وصل السحب في عام ٢٠٠٩م الى ٣٥,٦ مليون دولار.

في حين بلغ إجمالي المساعدات والمنح الجارية والنافذة المتعهد بها في مؤتمر لندن وما بعده ١,٥ مليار دولار بلغ إجمالي المبالغ المسحوبة منها تراكمياً حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٩م (٢٤٧,١) مليون دولار وتمثل نسبة (١٧٪) وتفاوتت نسب السحب من وزارة الى أخرى ومن مشروع الى آخر، حيث لاحظ التقرير أن هناك جهات لم تبدأ السحب وهي الكهرباء والطاقة والتعليم الفني والتدريب المهني، وهناك جهات بدأت السحب من المخصص لها كوزارات التعليم العالي والبحث العلمي والاشغال العامة والطرق والصحة العامة والسكان والمياه والبيئة، فيما تحسّن معدل السحب بصورة تدريجية من عام لآخر، حيث وصل السحب في عام ٢٠٠٩م الى ١٣١ مليون دولار.

وأشار التقرير الى أن إجمالي تعهدات المانحين بلندن وما بعد مؤتمر لندن بلغ حوالى ٥٧٦١,٨ مليون دولار، وقد أثمرت الجهود المبذولة في إطار التعاون والتشاور بين الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ومختلف الجهات المانحة في استكمال إجراءات التخصيص حيث بلغت نسبة اجمالي التخصيصات حتى ديسمبر ٢٠٠٩م حوالى ٤٦٥٠ مليون دولار بنسبة ٨١٪ من إجمالي تعهدات المانحين وتصل الى ٩٤٪، إذا ما تم استبعاد بعض مبالغ التعهدات التي لم يحسم أمرها مع بعض المانحين، والبالغة حوالى ٧٠٠ مليون دولار، في حين بلغ إجمالي ما تم التوقيع عليه ٣٤٥٧ مليون دولار بنسبة ٧٤٪ مماتم تخصيصه.□

دراسة حديثة:

الإرهاب يلحق أكثر من 10 مليارات دولار خسائر القطاع السياحي

■ **قدّرت دراسة اقتصادية الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به بما في ذلك الفرص الاستثمارية بفعل الإرهاب والتقطع والاختطاف خلال العشر السنوات الماضية بأكثر من عشرة مليارات دولار، بالإضافة الى أن الإرهاب حال دون أن يتمكن القطاع السياحي من تحقيق أهداف الخطة الخمسية الثانية التي حددت معدلات نمو الطلب السياحي بـ(١٢٪) سنوياً، لكن المؤشرات المحققة خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م من أوروبا والامريكيتين واستراليا كانت نسبة سالبة حيث شكل متوسط النمو (١٤,٥ - ٩,٠) - (١٢,٩)، كما أن الارهاب أدى الى تهميش النشاط السياحي وتشويه سمعة اليمن فضلاً عن نيله من هيبة الدولة.**

كتب: توفيق الشرعبي

وأشارت الدراسة التي أعدها الباحث الدكتور يوسف سعيد أحمد- أستاذ الاقتصاد المشارك – جامعة عدن الى تعرض المنشآت السياحية لخسائر ضخمة، حيث تتدنى بعد كل عملية اختطاف نسب تشغيل المنشآت الى أقل من ٣٠٪ ويجري الاستغناء عن كثير من العاملين الذين يبلغ عددهم أكثر من ٧٠٠ ألف شخص يعتمدون في عيشهم على القطاع السياحي، كما تتضرر الوكالات السياحية ومؤسسات النقل، ومن الطبيعي انعكاس ذلك سلباً على مناخ الاستثمار وانخفاض الاستثمار السياحي الذي تراجع في قطاع المشاريع السياحية بنسبة ٣٠٪ في العدد و٨٧٪ في التكلفة مقارنة ما بين عام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ م ، بالإضافة الى أن عمليات التقطعات أثرت كذلك على السياحة الداخلية حيث تراجع أعداد الناس الذين يقضون الإجازات العيدية والمناسباتية وخصوصاً في محافظة عدن العام الماضي.

وأكدت الدراسة تركيز الإرهاب على القطاع النفطي وجعله هدفاً دائماً للإرهابيين، لأن هذا القطاع يعتبر شريان الحياة للاقتصاد اليمني فهو يساهم بنحو ٢٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة الى أنه يرفد الموازنة العامة للدولة بنحو ٧٠٪ من الموارد، زد على ذلك أنه المصدر الرئيس لموارد البلاد من العملات الأجنبية.

موضحة أنه ومنذ تعرضت البارجة الامريكية «يو – اس – اس – كول» في ميناء عدن الى هجوم إرهابي عام ٢٠٠٠م تعرض ميناء عدن لأضرار فادحة تمثلت في انخفاض عدد الحاويات والبواخر الزائرة للميناء بنسبة ٥٠٪ وبلغت الخسائر المترتبة على الإرهاب في الميناء والمنطقة الحرة بمعدل مليون دولار يومياً، كما ارتفع التأمين على البواخر القادمة الى اليمن بنسبة ١٠٠٪.. وكذلك الحال في ميناء ضبة محافظة حضرموت بعد محاولة تفجير ناقلة النفط الفرنسية «ليمبورج» حيث اضطرت بلادنا إلى وضع ٥٠ مليون دولار لدى المنظمات الدولية المختصة كضمان لمعاودة استخدام الموانئ اليمنية بعد اعتبارها موانئ عالية المخاطر.. وترتب على ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة وغيرها نظراً لارتفاع التأمين.. إضافة الى تعويض البواخر والشركات النفطية جراء استهداف الارهابيين للمنشآت النفطية في محافظتي حضرموت ومارب سبتمبر ٢٠٠٦م بتكاليف تجاوزت مئات الملايين من الدولارات عدا خسائر توقف الانتاج النفطي وإعادة إصلاح الأضرار، وكذلك الانعكاس السلبي للأعمال الإرهابية على الاستثمار النفطي.. مؤكدة – أي الدراسة– على أن الإرهاب أدى الى ضرب عوامل الاستقرار الاقتصادي ومنها ارتفاع معدلات التضخم من خلال ما يشيعه من أجواء نفسية تتسم بالخوف وعدم اليقين وهو الأمر الذي أثر سلباً على عملية التشغيل والاستثمار وقرارات التوسع في المشروعات حيث لجأ كثير من المستثمرين الى تأجيل استثماراتهم أو تحويلها الى دول أخرى.. منوهة إلى أن البيئة الاقتصادية غير السليمة بسبب العنف والإرهاب أدت الى زيادة الضغوط على العملة الوطنية من خلال تصاعد الطلب على الدولار، حيث وصل مع نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠م سعر صرف الريال مقابل الدولار الى ٢٢٥ ريالا للدولار.

وخلصت الدراسة الى أن الإرهاب بما في ذلك أعمال الاختطاف والتقطع تمثل تهديداً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني ومضاعفة حجم الضغوط والاختلالات الاقتصادية الحاصلة في بلادنا مشددة على ضرورة التكاتف لمحاربة الإرهاب من منطلق المصلحة الوطنية قبل المصلحة الدولية لأن الإرهاب هدد الاستقرار في بلادنا، وشكّل أحد أهم العوامل الطاردة للاستثمار وتزايد مستوى البطالة وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية وتضاؤل الأهمية النسبية لعوائد القطاع السياحي، كما أنه السبب الرئيس لتدني نتائج التنمية..منوهة الى أن هناك إعلاماً يروج ويبالغ بوصف الإرهاب في بلادنا، وهذا يلحق أضراراً نفسية واقتصادية أكثر مما يتركه الارهاب ذاته.□

مليون دولار يومياً خسائر ميناء عدن بعد الاعتداء الإرهابي على المدمرة كول

ارتفاع التأمين على البواخر القادمة إلى بلادنا بنسبة 100%

50 مليون دولار ضمانة لمعاودة استخدام الموانئ اليمنية

ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة وغيرها نظراً لارتفاع التأمين

مئات الملايين من الدولارات دفعت تعويضاً للشركات النفطية بعد الاعتداء على منشآتها بمأرب وحضرموت

لم تشهدها منذ 20 عاماً

أمطار العاصمة.. معالجات مستقبلية لتفادي الكارثة

■ أرجعت الشؤون الفنية بأمانة العاصمة العاصفة المطرية التي تعرضت لها الأمانة في ٥ مايو الماضي الى التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة والاقليم المحيط، حيث بلغت الشدة المطرية أقصى حد منذ أكثر من عشرين عاماً. وأشارت الى أن هذه الترددات المطرية تحدث بهذه الكيفية على فترات زمنية من عشر الى عشرين عاماً وتتكرر لتصل كل ٢٥ سنة و١٠٠ عام. وكانت الأمطار الغزيرة قد أدت الى وقوع ضحايا ووفيات في الأرواح لعدد (٦) وفيات وكذا تعرض ما يقارب ١٣٠ منزلاً لأضرار وتم نقل وإيواء ١٥٠ أسرة من ساكني منطقة شعوب وتوفير الاغذية والبطانيات وفرش ومساعدات عاجلة في نفس يوم الحادث ونقل ١١ أسرة في مديرية السبعين وإيوائهم في شقق مفروشة عبر المجلس المحلي بالأمانة. إضافة الى تهشم كبير لـ١٠ سيارات نتيجة مرورها داخل مسار مجرى السائلة أثناء حركة الامطار والسيول فيها. واقترح تقرير عن الاضرار التي حدثت في مايو الماضي – حصلت عليه «الميثاق» بسرعة توفير الاعتمادات المالية اللازمة لمواجهة تنفيذ قائمة المشاريع للمناطق المهددة بخطر السيول والبدء بتنفيذها فوراً عبر أية وسيلة استثنائية لمواجهة حدوث أي كوارث مستقبلاً. وحجز مواقع لحواجز وخزانات حصاد مياه الأمطار في مداخل الأودية وتنظيم دخول السيول الى المناطق الحضرية والاستفادة من المياه المحجزة من خلال التوسع بتنفيذ مواقع عدة لخزانات حصاد الامطار لمواقع حواجز المنطقة الجنوبية «سنع – أرتل – بيت قرمان – العشاش – القادسية – حديقة أبولو – حديقة الزبيري– جامعة صنعاء– السائلة الشمالية– منطقة نقم– حاجز غرب الرئاسة». وتوفير الدعم لإدارة الدفاع المدني والتي كانت غائبة عن الساحة من خلال تطويرها ودعمها للقيام بمهامها في مثل هذه الظروف مستقبلاً وغيرها من المقترحات. فيما وضعت الشؤون الفنية بأمانة العاصمة قائمة بأهم الاحتياجات المطلوب تنفيذها خلال الشهرين القادمين بشراء خمسين شفاطاً يدوياً بإجمالي حوالى ١٥ الف دولار.

وتنفيذ حملة ترميم شاملة للحفر المنتشرة في الشوارع المنهارة بشوارع المديريات بالعاصمة بمعدل مليون لكل مديرية يتم تنفيذ العمل عبر المديريات مباشرة مع المقاولين بالأسعار السائدة المعمول بها في وزارة الاشغال العامة والطرق على أن تتفرغ فرق ترميمات بمكتب الاشغال بأمانة العاصمة لترميم الشوارع الرئيسية فقط بمبلغ اجمالي ٢٠٠ مليون ريال وتواجهه كدعم لموازنة أمانة العاصمة من وزارة المالية.

وتنفيذ أعمال عاجلة لتعديل المعالجات الانشائية لموقع شعوب – السجن المركزي الذي حدثت فيه أكبر المشكلات الرئيسية في يوم الاربعاء والخميس للأمطار وذلك ضمن الوفر المتحقق في أحد المشاريع المنفذة لمشروع السائلة الشمالية. □

جاليتنا تشكو من الكفيل وتطالب بإنشاء جامعة يمنية - سعودية

■ لخص عدد من أعضاء جالية بلادنا بالمملكة العربية السعودية الشقيقة المشاكل التي يعاني منها بعض أبناء الجالية، والتي تتطلب أن تبحثها الحكومة مع الاشقاء في المملكة وإيجاد معالجات لها.. مشيرين الى أن أبرزها يتمثل في بيع الفيز في المملكة أو في اليمن بسعر يتراوح ما بين ١٥–١٨ ألف ريال سعودي، وبعد عملية الشراء وفي أرض المملكة يتفاجأ اليمني أن كفيله السعودي غير موجود وغير معروف، فيواجه صعوبات كثيرة منها الترحيل لأنه لا يحصل على الإقامة..

والأمر نفسه بالنسبة لمن يتم منحهم فيزاً، وبمبالغ مالية باهظة ولكنهم لا يعملون عند كفلائهم خلافاً لخسائر نقل الكفالة وتحديدها وطالبوا الحكومة العمل على استكمال كافة الإجراءات المتعلقة بإنشاء جامعة يمنية –سعودية بهدف استيعاب أعداد كبيرة من أبناء المغتربين وتمنوا المطالبة بزيادة العدد المخصص لأبناء بلادنا في الجامعات السعودية والسماح لأبناء المغتربين وخاصة المتفوقين منهم بالالتحاق في الجامعات السعودية. □